Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2957 - 3807
e ISSN: 2957-5699

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (106) المجلد (1) كانون الاول 2025

معاني أبنية الأفعال المحكية في معجمات اللغة حتى نهاية القرن الرابع للهجرة "
"Semantic Functions of the Patterns of Quoted Verbs in Arabic Lexicons up to the End of the Fourth Century AH"

م.م. رونق سالم لطيف أ.د. محمد بشير حسن
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This study addresses the phenomenon of morphological narrative as a prominent linguistic feature in classical Arabic linguistic corpora. It represents a means of demonstrating the diversity of verbal morphological patterns in terms of vocalization (fatḥ, ḍamm, kasr), and the semantic differences that result from them. The research relied on multiple verbal examples such as shaḥaba – shaḥba, safida – safada, ʿalina – ʿalana, and ahbaṭa – habaṭa, drawing on the views of prominent linguists such as al-Farrāʾ, Abū ʿUbayda, Ibn Durayd, Ibn al-Sikkīt, among others.

The study highlighted that variation in vocalization within these verbs should not be considered anomalous; rather, it reflects attested dialectal usages documented by linguists through narrative citation, in order to portray the actual linguistic reality of the Arabs. The findings concluded that this type of narrative contributes to enriching the Arabic lexicon and broadening its semantic scope, while also revealing the nature of language as a living entity open to diversity and development. Furthermore, it serves as evidence of the precise descriptive methodology adopted by early Arab linguists in documenting the language.

Email:
raunaq23.lan.ar.hum@uodiyala.edu.igdr.moh7777@gmali.com

Published: 1- 12-2025

Keywords: الأبنية، الأفعال، المحكية، معجمات اللغة

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة الحكاية الصرفية بوصفها سمة لغوية بارزة في المدونات اللغوية العربية التراثية، إذ تمثل وسيلة لإثبات تنوع البنى الصرفية للأفعال من حيث الضبط الصوتي كـ(الفتح، والضم، والكسر) وما يترتب عليها من فروق دلالية، وقد اعتمدت الدراسة على نماذج فعلية متعددة مثل: (شحَب– شَحْب)، و(سَفِد– سَفَد)، و(عَلِن– عَلَن)، و(أهبط– هبط)، مستندة إلى أقوال الأئمة اللغويين كالفَرّاء، وأبي عبيدة، وابن دريد، وابن السكيت، وغيرهم.

وأبرز البحث كيف أنَّ اختلاف الضبط في هذه الأفعال لا يُعدّ شذوذًا، بل يعكس استعمالات لهجية موثقة، نقلها علماء اللغة بأسلوب الحكاية، لتبيان واقع اللغة عند العرب. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا النوع من الحكايات يسهم في إثراء المعجم العربي وتوسيع دلالاته، ويكشف عن طبيعة اللغة بوصفها كائنًا حيًّا قابلًا للتنوع والتطور، كما يُعدّ شاهدًا على المنهج الوصفي الدقيق الذي اعتمده اللغويون العرب الأوائل في تدوين اللغة.

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، والصلاة والسلام على النبيّ الأكرم، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسَلم.

أمَّا بعد:

فتُعدّ الحكاية الصرفية من الظواهر اللغوية اللافتة التي تناولها القدماء في معاجمهم وشروحهم النحوية، إذ تمثل توثيقًا لصيغ لفظية وردت على ألسنة العرب، فحُكيت كما سمعت، دون إخضاعها للقياس أو القيود النحوية المعتادة. وقد أسهم هذا النهج في نقل أنماط صرفية متعددة قد تختلف في الضبط الصوتي لكنها تشترك في الأصل الدلالي.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة نماذج مختارة من الحكايات الصرفية التي وردت في كتب الأوائل، مع تحليل أبنيتها الصوتية، وتتبع دلالاتها الصرفية، والكشف عن أثرها في إثراء المعجم العربي، وإبراز ما تمنحه من مرونة لغوية في استعمال الأفعال. وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي من خلال قراءة دقيقة لمصادر الحكاية كـ(الصحاح)، و(المجمل)، و(المحكم)، وغيرها من المعاجم، لذا جاء العنوان: " **معاني أبنية الأفعال المحكية في معجمات اللغة حتى نهاية القرن الرابع للهجرة**"، وتناول نماذج مختارة من الحكايات الصرفية في أبنية الأفعال، ثم خاتمة لأهم ما توصلت إليه من نتائج تليها قائمة بثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مدخل تنظيري في التعريف بمفهوم الحكاية.

أوّلًا: الحكاية اللّغوية في اللّغة والاصطلاح:

1. الحكاية في اللّغة:

استعمل اللّغويون العرب الحكاية؛ بوصفها أحد الأساليب الرئيسة لتوثيق الأقوال، ونقل الروايات عن العلماء، وقد ارتبط هذا الأسلوب ارتباطًا وثيقًا بالمنهج المعجمي، الذي يحرص على الدقة في نقل الألفاظ، ويلحظ في عددٍ من المعاجم ورود عبارات، مثل: (حُكي) ومشتقاتها، وهي تعبيرات تُشير إلى نقل القول بصيغته الأصلية من دون أي تعديل أو تصرف.

ذكرت المعاجم العربيّة معنى الحكاية في عِدَّة مواضع، منها ما يأتي:

ذكر الخليل (ت170هـ) معنى الحكاية بقولهِ: ((حكَيتُ فلانًا وحاكيتُهُ إذا فعلتُ مثلَ فعله، أو قوله سواء))[1]؛ فالحكاية عنده تدلّ على المحاكاة أو المطابقة في القول والفعل من دون زيادة، أو نقصان، أو تعديل.

قال ابن فارس (ت395هـ): ((الحاءُ والكافُ وما بعدها مُعْتَلّ أصلٌ واحِدٌ، وفيه جنسٌ من المهموزِ يُقارِبُ معنى المعتل المهموز مِنهُ، وهو إحكام الشيء بعقدٍ أو تقرير. يُقال: حكيتُ الشيءَ أحكيهِ، وذلك أَنْ تفعل مِثلَ فعل الأَوَّلِ))[2]؛ فالحكاية في هذا السياق تُعدُّ محاكاة للقول الأَوّل أو الفعل، مع اشتمالها على معنى التثبيت والإتقان، لا مجرد تقليد أو نقل. وعبارات المعجميين تجمع على ما ذكرهُ الخليل، وتدور في فلكهِ.

ورد في (المعجم الوسيط): (((حكى) الشَّيء حكَايَة، أتى بمثلِهِ وشابهه؛ يُقال: هي تحكي الشَّمس حُسنًا، وعنهُ الحديث نقله فهو حاك حَكَاهُ (حاكاه) شابهه في القول، أو الفِعل، أو غيرهم))[3].

خلاصة القول في التعريف اللّغوي للحكاية: إنَّ الحكاية في أصلها اللّغوي ترجع إلى الفعل (حكى)، وهو بمعنى روى، أو نقل قصّة، أو قولًا، كذلك يُفهم منها نقل الكلام كما هو من دون تعديل أو تصرّف، وهو ما يُبرز الصلة الوثيقة بين مفهوم الحكاية والأمانة في النقل.

2. الحكاية اصطلاحًا:

عرف الجرجانيّ (ت816هـ) الحكاية تعريفين؛ فقال: ((الحكاية: عبارة عن نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة، وقيل: الحكاية: إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل))[4].

وقال أيضًا: ((الحكاية: استعمال الكلمة بنقلها من المكان الأَوّل إلى المكان الآخر، مع استبقاء حالها الأولى وصورتها))[5].

فالجرجانيّ يرى أَنَّ الحكاية تتمثل في نقل الكلمة أو اللفظ كما هو، من دون أي تغيير في الصيغة أو الحركات، وإنَّ معنى الحكاية عنده يشير إلى اللّغة أو اللهجة.

وقال الكفويّ (ت1094هـ): ((الحكاية: هي إيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى، وقيل: الإتيان بمثل الشيء))[6]؛ فالحكاية عندهُ: نقل اللفظ كما هو في صورته الأولى من دون تغيير قصد المماثلة التامّة والمحاكاة[7].

وتابع المحدثون ما قالهُ القدماء في تعريف الحكاية، ومنهم الدكتور فاضل السامرائيّ؛ إذ قال: ((المحكي: لا تتغير حركاته وسكناته؛ بل يُحكى بلفظه، وذلك نحو: (أقبل جاد الحق)، و(رأيت جاد الحق)، و(مررت بجاد الحق)؛ فهو يلازم حالة تعبيرية واحدة مهما اختلفت حالاته الإعرابية؛ فلا تدلّ علاماته على معنى، وإنْ كان في أصله قد يكون جاريًا على الأسس التعبيرية العامّة في الإعراب والبناء))[8]. وقيل: ((إذا أسندت إلى كلمة قاصدًا منها لفظها وكانَ لفظها مبنيًا – كما لو رأيت كلمة مكتوبة –؛ مثل: (قطف)، أو: (مَنْ)، أو: (رُبَّ)، وأردت أَنْ تقول عن لفظها المكتوب: إنَّهُ جميل، وهو لفظ مبني في أصله كما ترى))[9]؛ فإنَّهُ يجوز أَنْ تحكيها بحالة لفظها، وهو الأسلوب الغالب في هذا الباب. ويكون إعرابها حينئذٍ إعرابًا مقدرًا، تُمنعُ فيه العلامة من الظهور؛ بسبب التزام صورة اللفظ المحكي؛ فتبقى الكلمة على ما كانت عليه من حركة أو سكون، من دون أَنْ يلحق آخرها أي تغيير لفظي، مهما اختلف العامل الداخل عليها[10].

وعلى الرغم من المقدمات التي ذكرتها؛ فلا بُدّ من الإشارة إلى أَنَّهُ لا يوجد تعريف اصطلاحي لـ(الحكاية اللّغوية)، ويمكن الباحثة أَنْ تصوغ تعريفًا لَهُ بحسب ما توافر لديها من مواضع محكية؛ إذ يمكن تعريفها بأَنَّها: ما نُقِلَ عن العرب أو اللغويين من سماع، أو استعمال، أو رأي للصورة الأولى القُدمى للأصوات، والألفاظ، والتراكيب.

والحكاية اللّغوية تتلخص فيما نقله اللّغويون من قضايا لغوية مختلفة مسموعة من العرب الفصحاء أو مروية عن بعض النحويين أو اللغويين، أو تشمل مستويات اللّغة جميعها.

ثانياً: علاقة الحكاية اللّغوية بالرواية:

قبل الخوض في العلاقة بين الحكاية اللّغوية والرواية، وبيان مواضع الالتقاء والافتراق بينهما؛ لا بُدّ من الإشارة أوّلًا إلى تعريف الرواية في اللّغة والاصطلاح؛ تمهيدًا لفهم الأُسس التي يُبنى عليها هذا الربط بين المفهومين.

الرواية في أصلها اللّغوي: الاستقاء[11]؛ قال ابن السكيت (ت244هـ): ((رويت القوم أرويهم، اذا استقيت لهم الماء))[12].

وأُطلقت هذهِ الكلمة على حمل الشعر، والحديث، والأنساب، كذلك أُطلقت على طرق نقل القراءات وفروع العلم المختلفة[13]. والرواية تقوم في جوهرها على عنصرين أساسيين، هما: الحمل والاستظهار. من ذلك: تقول: ((أَنْشِد القصيدة يا هذا، ولا تقل: اروِها، إلّا أَنْ تأمره بروايتها؛ أي: باستظهارها))[14].

إنَّ الرواية تكون حول نقل القول، سواء كان شعرًا أو حديثًا؛ قال ابن دريد (ت321هـ): ((رواية الحديث والشعر؛ أي: درسُك إياه، ورجل راوية للشعر وراو، الهاء للمبالغة))[15].

أَمَّا الرواية في المعنى الاصطلاحي فهي: ((عمليّة جمع المادة اللّغوية من أفواه العرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم أو بلقيهم في الحواظر، ثمَّ نقل ذلك للدارسين من الطلاب))[16]؛ وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول: إنَّ الرواية بمعناها الاصطلاحي قد بدأت في نهاية القرن الأوّل وبداية القرن الثاني؛ إذ إنَّ الشكل الجاهلي القديم للرواية، والذي استمر إلى ما بعد الإسلام – من رواية الشعر وحفظه، ونقل أخبار العرب وأيامهم في سوق عكاظ، أو في المجالس والندوات – لا يدخل في ضمن مفهوم الرواية اللغوية من حيث الاصطلاح، وإنْ كانَ يُمثّل الجذور الأولى التي مهدت لنضوج هذا المفهوم في العصور اللاحقة[17].

وللرواية شروط أساسية، من أبرزها:

1. المتحدث: هو والمصدر الأصلي للكلام، سواء كان شعرًا أو حديثًا يصرّح به ابتداءً.
2. الراوي: وهو من يتلقى كلام المتحدث فيحفظه ثمَّ ينقله إلى غيره.

ويشترط في الراوي أَنْ يكون أمينًا في النقل، محافظًا على نصّ القول من دون تحريف أو تغيير[18]، وقد حصل اختلاف بين العلماء في النقل بهذهِ الطريقة؛ فقد أجاز بعضهم النقل بالمعنى لا باللفظ.

ثالثًا: الحكاية والرواية:

بعد أَنْ تناولنا مفهوم الرواية من حيث اللّغة والاصطلاح، ووقفنا على أَبرز شروطها، وأشهر رواتها؛ لا بُدّ من أَنْ ننتقل الآن إلى بحث جوانب الالتقاء والافتراق بين الحكاية والرواية؛ لما في ذلك من أهمية في تمييز خصائص كُلّ منهما.

إنَّ بين الحكاية والرواية تداخلًا دلاليًا؛ فهما يشتركان في كونهما نقلًا للّغة؛ ولكن يختلفان في الآلية المتبعة في هذا النقل.

نلحظ وجود علاقة عموم وخصوص بينهما؛ فالرواية تُعدُّ أعمّ؛ إذ تشمل مختلف مظاهر اللّغة ونقلها، في حين تقتصر الحكاية على قصّة أو حديث بعينه ينقله الحاكي، كذلك يفترقان في القياس والشذوذ؛ إذ غالبًا ما تأتي الحكاية حاملة لصيغ أو تراكيب شاذة عن القياس، أو لتوثيق لهجات خارجة عن معايير اللّغة، أو دلالة كلمة خارجة عن قياس جذرها اللّغوي، أَمَّا الرواية فتُطلق على عموم ما يُنقل من اللّغة، وتندرج في أغلبها تحت قياس العربيّة، كذلك من البديهي أَنْ تكون الحكاية اسبق زمنيًا من الرواية إذ تُعدُّ جزءًا أصيلًا من التراث الشفوي في عددٍ من الثقافات، وهذا ينطبق أيضًا على الحكاية بمفهومها الأدبي[19].

ويفترقان في الشروط؛ فالرواية يجب أَنْ تتوافر فيها شروط معينة؛ لأَنَّها تشمل اللّغة كُلّها؛ فقد اعتمد علماء اللّغة، مثل: الخليل، وسيبويه (ت180هـ)، وابن جنّي (ت392هـ) على رواية الألفاظ عن العرب الفصحاء، ووضع ابن جنّي شروطًا دقيقة لقبول الرواية؛ فلا يقبل إلَّا ما وافق الفصاحة؛ وذلك حفاظًا على

معيارية اللّغة، حتّى وإنْ كان الراوي مشهورًا، وقد خالف ضوابط اللّغة؛ إذ قال: ((فإيَّاك أَنْ تخلد كُلّ ما تسمعه؛ بل تأمّل حال مُورده، وكيف موقعه من الفصاحة؛ فاحكم عليه ولهُ))[20]، وكان يشترط في الرواية الضبط مثل رواية بعض الألفاظ عن قبيلة معينة.

كذلك فَرَّقَ ابن جنّيّ بين اللفظين؛ إذ قال: ((فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو، وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمر، والخليل، وسيبويه، وابن الحسن، أبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد لَهُ من أغراضها أَلَّا تستفيد بتلك المشاهد، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات؛ فتضطر إلى قصود العرب غوامض ما في أنفسها))[21].

أَمَّا الحكاية فيمكن القول: إنَّها لم تكُن وسيلة أساسية لجمع اللّغة، إلَّا أَنَّها استعملت أَحيانًا في تسجيل تعابير اللهجات وتصويرها، ومن ذلك: عندما سَأَلَ ابن جنّيّ أعرابيًا: ((كيف تجمع دكانًا؟ فقال: دكاكين...، قلت: فعثمان، قال: عثمانون؛ فقلت لَهُ: هلا قلت أيضًا: عثامين؛ قال: أيش عثامين! أرأيت إنسانًا يتكلّم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا))[22]؛ أي: إنَّ الحكاية أخص من الرواية؛ ولهذا لا يشترط فيها ما يشترط في الرواية، وهذا لا يعني أَنَّ كُلّ حكاية تكون مقبولة على إطلاقها، وهذا فعلنا في عملنا؛ إذ قمنا بدراسة هذهِ الحكايات في ضوء التراث اللّغوي.

ومن نقاط الافتراق كذلك، وظائف الحكاية والرواية؛ فوظيفة الرواية الرئيسة هي نقل اللّغة وحفظها في الكتب، أَمَّا الحكاية فاستطيع أَنْ استشف منها وظائف بحسب ما وقفت عليه في دراستي، منها:

- أَنَّها توثيق للهجات مندثرة، مثل: لهجة تميم، ولهجة هُذيل.
- تبرير الشذوذ الإعرابي أو الصرفي.
- إضفاء طابع من القبول على الاختلاف اللّغوي عبر رواية الثقات للحكاية.

وقد لاحظت في أثناء الدّراسة أَنَّ الحكاية تنقلُ النصوص اللّغوية بألفاظها عن المحكي عنهم؛ فعندما ينقلون نصًّا عن عالمٍ لغوي أو أحد أئمة اللّغة؛ فغالبًا ما يعقب النصّ المنقول (حكاهُ فلان).

ومن الملاحظ أَنَّ أَغلب هذهِ التعبيرات تأتي لتثبت لفظًا نادرًا أو رايًا شاذًا يؤتى بها بعد استيفاء معنى اللفظة، كراي آخر ندر استعماله، أو لإثبات أَنَّ هذا الاستعمال ورد على ألسنة العرب، وهذا ما لا نراهُ في الرواية؛ فكما هو معروف أَنَّ الرواية اللّغوية نُقلت بالمعنى وبالنصّ[23]، وهذا ما جرى استقراؤهُ من النصوص اللغوية من أمات المصادر التي اطلعتُ عليها في أثناء دراستي.

المبحث الثاني

الأفعال المحكية

أولًا: (**شَحَب**) و (**شحُب**) **بين الفتح والضم**:

من سمات الحكاية اللّغوية أنَّها تقوي الحجّة والدليل، وتظهر ما تحمله من محمولات دلالية خاملة تفعل، أو هي فاعلة أصلًا؛ إذ جاء في الصحاح ما نصّه الجوهري حكاية عن الفَرَّاء في لفظة (شحب)؛ إذ قال: ((شَحَبَ جسمَهُ يَشْحُبُ بالضمّ شُحوبًا؛ إذا تغيّر. قال النَمْر بن تولب[24]

وَفِي جِسْمِ راعِيها شُحُوبٌ كَأَنَّهُ هُزالٌ وَمَا مِنْ قِلَّةِ الطُعْمِ يَهْزَلُ

وشُحُبَ جسمه بالضم شحوبة: لغة فيه حكاها الفَرَّاء))[25].

ولم أقف على نصّ الحكاية فيما بين أيدينا مِمَّا طُبعَ من كُتب الفَرَّاء، أَمَّا فيما يخص ضبط بنية الفعل (شَحُبَ) الذي يكون مصدره الفعل الذي تغيّرت فيه عين مضارعه؛ فجاء على زنة الفعل مضموم العين؛ فيُقال: شَحُبَ، فمصدرهُ: شُحُوب، أَمَّا كونهُ مفتوح العين فهو الأصح فيه.

وقد ورد عند الخليل ما نصّهُ: ((شَحَبَ يَشْحَبُ شُحوبًا؛ أي: تَغَيّر من سَفَرٍ أو هُزال أو عمل، قال[26]:

فإنَّ كِرامَ النَّاسِ بادٍ شُحُوبُها))[27]

أما ابن دريد فقال: ((شحب الرجل: إذا تغيّر لونه وهزل، والشحوب عند بعض العرب: الهزال بعينه...، وتقول: شحبت الأَرض أشحبها شحبًا، إذا قشرت وَجههَا بمسحاة وغيرها لُغَة يمانية))[28]، وهنا نسب ابن دريد اللّغة بأَنَّها لغة يمانية.

أَمَّا الفارابي فيذكر بصورة موجزة أَنَّها لغة في هذا المبنى الفعلي؛ فقال: ((وشَحُبَ لَونُهُ شُحوبةً لغةٌ في شَحَبَ))[29].

أَمَّا الأزهري فقد أدلى بدلوهِ؛ إذ قال: ((شحَب يَشْحَبُ لونُ الرجل شُحوبًا إذا تغيّر من هُزال، أو عمل، أو سفر. أبو زيد: شَحَب لونه يشحُب ويشحَب، ويُقال: شَحَب وشَحُب))[30].

وللباحثة تعليقٌ على نصّ الأزهري؛ فهو ذكر وجهًا واحدًا لهذا الفعل هو (شَحَبَ)، ثمَّ نقل عن أبي زيد الأنصاريّ وهمًا قوله كما نقل: (شحَب لونه يشْحُب ويشحَب) بضمّ العين في المضارع وفتحها، وذكر اللّغة الثانية من غير عزو إلى عالم أو مصنف، غير أَنَّ الشاهد الذي جاء به هو شاهد على (شَحَبَ) وليس عن (شَحُب)، وهنا يأتي أثر الحكاية وتوظيفها في الكشف عن بُنى الألفاظ، وإثراء المعجم العربيّ من النواحي اللّغوية جميعها؛ إذ رسخت الحكاية مادة صرفية ثّرة وخصبة تمثّلت بأنْ يجيء الفعل الماضي من (شَحَبَ) على زنة: (فَعُل).

وذكر ابن فارس اللغتين من دون أَنْ يرجح بينهما أو ينسب لغة الضم فيه، وجاء بشاهد فيه مصدر؛ لكن لا أدري أهو مصدر للفعل (شَحَبَ) أم لـ(شَحُب)، ولنر قولته: (((شَحَبَ): الشين والحاء والباء

أصلٌ واحد يدلّ على تَغَيّرُ اللون، والمصدر منهُ الشحوب، يُقال: شَحَبَ وشَحُبَ يَشحُبُ، ولون شاحب، قال[31]:

تَقولُ ابنتي لَمَّا رأتني شاحبًا كأنَّكَ فينا يا أبات غَريبُ))

ويُقال حكاهُ الدريدي[*]: شحبتُ الأرضَ: قشرتها، فإذا كانت الرواية صحيحة فهو القياس))[32].

ويقصد بصحة الرواية: مجيء (شَحَبَ وشَحُبَ ويَشحُبُ) والمصدر منها (شحوبًا)، وأَمَّا قوله: (فهو القياس)؛ أي هو القياس المرهون بصحة الرواية بأنْ يكون المصدر (شحوبًا).

وعرج ابن سيده على هذا الأمر؛ فقال: ((أبو عبيد شَحَبَ لونه يَشْحُب ويشحَب شحوبًا...، ولم يقولوا شَحِبَ، وإنَّما هذا على النّسَب؛ أي ذو شحوب ونظيره دَنِفٌ ولم يقولوا: دَنِفَ، وإنَّما فِعْلهُ أدنف عند سيبويه))[33]، وقد علل ابن سيده فيما نقله عن سيبويه أَنَّهُ لا يُقال: (شَحِبَ)؛ لأَنَّ مثل هكذا تعبير أَنْ يكون على النسب، وقال ابن سيده في موضعٍ آخر: ((قال الفَرَّاء: وحكى أصحابنا: صَلُح، وقد شَحَبَ لونه يشحُب شحوبًا، قال الفَرَّاء: وشَحُب لُغة))[34]. وَمِمَّا قيل من هذهِ الأقاويل في بنية هذا الفعل في ماضيه ما نصّ عليه أبو جعفر اللبلي: ((قال أبو جعفر: ويُقال في الماضي: شَحَبَ وشَحُبَ بالفتح والضمّ؛ عن يعقوب في الإصلاح، وعن أبي حاتم، وعن صاحب الواعي[*]، وعن غيرهم، فَأَمَّا شَحَبَ بالفتح ففي مستقبله لغتان: يَشحُب بالضم، ويَشْحَب بالفتح...، وفي الصّفة: شاحِبٌ وهي المصدر عن المرزوقي: شُحُوب، وشُحُوبة))[35].

وعند دراسة النصّ دراسة فاحصة وعناية؛ ورد أَنَّهُ نصّ على لغة الفتح في (شَحَبَ) بالفتح الذي في مستقبله لغتان: يَشْحُب بالضم، ويَشحَب بالفتح، ولم يشر إلى اللّغة التي عليها مدار البحث والحكاية اللّغوية التي تكون فيه عين الماضي من الفعل (شَحُبَ) مضمومة، ولم أقف على من نصّ على نسبة الحكاية للفرّاء، سوى ابن سيده؛ فقد نسبها للفرّاء حكايةً عن بعض أصحابه بقولهِ: وحكى أصحابنا[36]، ونسبها بدر الدِّين العيني للفرّاء من دون حكايتها عن أحد في: ((الشاهد الثالث والتسعون بعد الأربعمائة:

وفي الجسم مِنّي بَيّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تشهد العين تشهدِ

أقول: لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل، قوله: (شحوب) بضمّ الشين المعجمة والحاء المهملة في آخره باء موحدة، من شحب جسمه يشحُب بالضمّ شحوبًا إذا تغيّر، وشحُب جسمه بالضمّ لُغة فيه حكاها الفَرَّاء قوله: (وإنْ تستشهد العين)؛ أي: وإنْ تطلبي الشهادة من العين تشهد لك العين بأَنَّ في جسمي شحوبًا بينًا؛ أي: ظاهرًا))[37]، حتّى أَنَّ محقق الكتاب أشار إلى الصحاح في تخريج هذا الرأي وعزاهُ إلى الفَرَّاء[38].

وفي هدي هذا التحليل الصرفي للحكاية اللّغوية في المصادر التراثية وغيرها؛ ترى الباحثة صحة الوجهين؛ بناء على ما جرى من استقراء حكاية الفَرَّاء ومن تبعهُ فيما بعد من أهل الصناعة.

ثانياً: الفعل (سَفِدَ) و (سَفَدَ) بين الكسر والفتح:

إنَّ تباين ضبط الأبنية الصرفية فيما جاء ضمن الحكاية اللّغوية كان أمرًا شائعًا في ذلك المجال اللّغوي الذي تناوله البحث من ضمن الظواهر التي وردت في متن الحكاية، ومن ذلك ما قاله الجوهري فيما حكى عن أبي عبيدة: ((السفاد: نَزْوُ الذكر على الأنثى، وقد سَفِدَ بالكسر يَسْفَد سِفادًا، يُقال ذلك في التيس، والبعير، والثور، والسباع، والطير، وسَفَدَ بالفتح لغة فيه، حكاها أبو عبيدة))[39].

وما ذكره الجوهري حكاهُ أبو عبيدة موافقًا لما جاء في الصحاح؛ إذ قال: ((فما دامت الفرس في وَدَاقِهَا فهو قُرْؤهَا وأقرَاؤُهُن مختلفة وأكثرهن التي قُرْؤُهَا تسعة أيامٍ، وما دامت تَسفَد فهو قُرؤها؛ فإذا قُطِعَ عنها السَفَادُ فهي سَفُودٌ حتّى تتسم منيتها، ومنيتها عشرون يومًا من آخر ما سفدت، ثمَّ تبار بالفحل، فإذا مَنَعَت الفحل فهي مُقصٌ، وتكون مُقِصًا حتّى يستحق لقاحها، وذلك إلى الأربعين يومًا من قطع السَفَادِ عنها))[40].

وقال الخليل: ((سفد: وسَفِدَها سِفادًا، ولغة سَفَدَها سفدًا والسفاديد جمع السُفود))[41]، أَمَّا سيبويه فقال: ((كما قالوا: سفدها سفادًا))[42]، وقد ذكرها قطرب بالفتح قائلًا: ((سَفِدَ التيس يسفدُ، وسَفَدَ – بفتح الفاء – لغة))[43].

وقالَ ابن السكيت: ((يُقال: قد سَفِد الطائر الأنثى يَسَفدُها سفادًا، قال أبو عبيدة: وسَفَدَ يَسفِد لغة))[44]، كذلك نصّت الكتب اللّغوية التي وردت في سياق الحكاية اللّغوية؛ إذ جاء ما يدلّ على أَنَّ (سفد) مفتوح في الماضي، ومكسور في المضارع مع تقريرهم على أَنَّ هذا النحو هو من كلام العامّة، وليس من فصيح الكلام: ((وأَمَّا قوله: سَفَدَ الطائر فهو للطائر وغيره، ويكنى به أيضًا عن جماع الرجل؛ فيُقال: سفدها، بكسر الماضي، ومستقبله بفتح الفاء يسفد، فهو سافد، والمصدر: السَفدُ، ويُقال: تسافدا، والسِفاد مصدر سافدها، ومنهُ أَخذ السّفود ذو الشوك من الحديد؛ لأَنَّهُ يعلق بما يشوى عليه، كما يعلق السافد، وهو كلام معروف، والعامّة تقول: سَفد يسفِد، بفتح الماضي، وكسر المستقبل على وزن ينكح))[45]، وما دامَ قد تقرر أَنَّ السفاد للطائر ولغيره؛ إذن هذا يدلّ على أَنَّ (سَفَدَ – يَسفِد) هو ما يتعلّق بجماع الرجل مع زوجته، ولاسِيَّمَا أَنَّهُ قد أتى وزنًا على مثل زنة (نكح)، ويبقى (سَفَدَ – يسفَد) للطائر؛ وبهذا يحصل توسع في دلالة اللفظة؛ بسبب ما قدّمته الحكاية اللّغوية إلى اللّغة بوجهٍ عامٍ وإلى المعجم بوجهٍ خاصٍ.

أَمَّا الأزهري فقد أورد اللفظة وضبطها وما قيل عن ضبطها في الماضي بالفتح؛ فقال: ((سفد: أبو عبيد عن الأصمعي: يُقال للسباع: كُلّها سفد أنثاه يسفِدها سِفادًا، والتيسُ والثورُ مثلها، وقال أبو زيد نحوه، وقال الأصمعي: إذا ضَرَب الجمل الناقة قيل: فَقَا وَقَاعَ، وسَفِد يَسفَد، وأجازَ غيره: سَفَد يَسفِد))[46]، بيد أَنَّهُ

ذكر بلفظ (وأجاز) كلا الضبطين اللذين وردا في الحكاية، مِمَّا يوافق ما جاء في الحكاية التي وردت عن أبي عبيدة.

أَمَّا ابن عباد فقد عالج ضبط هذا البناء الفعلي الذي ورد في نصّ ما حُكي عن أبي عبيدة؛ إذ قال: ((السفدُ: معروفٌ، والفعلُ: سَفَدَها وسَفِدَها، وأتي فلان فرسه فتسفّدَهُ، إذا جاء من خلفهِ فوثب عليه، وكذلك استسفده))[47].

وهنا يمكن أَنْ نقول: إِنَّ ما نقلهُ الصاحب بن عباد هو ما ذكره المعجميون قبله وأقرَّ بأَنَّ (سَفَدَ وسفِدَ) واردان كما ورد في أصل الحكاية اللّغوية التي وردت عن أبي عبيدة.

وفي سفر لغوي آخر ورد أَنَّهُ يُقال: ((السين والفاء والدال، يمكن الجمع بينهما من طريق الاشتقاق، من ذلك: سِفادُ الطائر، يُقال: سَفِدَ يسفدُ، وكذلك التيس، والكلمةُ الأخرى السفودُ، وهو معروف))[48]، وقال أبو سهل الهروي (ت433هـ): ((وسفدُ الطائر وغيره يسفَد سفدا بسكون الفاء، وسِفَادًا: إذا نكح أنثاهُ))[49]. أَمَّا اللبلي فقد ذكر هذا البناء موضحًا آراء العلماء الذين أثبتوه ثمَّ نقله عنهم الآخرون؛ إذ قال: ((قال أبو جعفر: حكى كُراع في المجرد أَنَّهُ يُقال: سَفِد الطائر، وزَحَل، وزَحَل بمعنى واحد، قال ابن درستويه: والعامّة تقول: سَفَدَ يَسفِدُ، بفتح الماضي وكسر المستقبل، وقال أبو جعفر: قد حكى سَفَدَ بالفتح يعقوب في الإصلاح عن أبي عبيدة، وكراع في المجرد، وصاحب الواعي، وابن سيده في المحكم، وابن القطاع، ويُقال في المصدر: السفدُ، والسِفَاد، عن صاحب الواعي، وعن ابن سيده في المحكم وغيرهما))[50].

وقد جعل الفيومي الفعل (سَفِد) من باب (فَعِل)، الذي يكون مضارعهُ على يسفد، فضلًا عن ذلك ما يدعم جواز الأَمرين في ضبط هذهِ البنية الفعلية في منظور الحكاية اللّغوية التي وجهت كثيرًا من المباني والمعاني؛ إذ قال: ((وتسافدت السِباع والمصدر السِفَاد والسفُود معروفٌ، والجمع: السفافيد))[51].

ترى الباحثة أَنَّ هذا التعدد في حركة بناء الفعل هو مظهر من مظاهر تواشج الحكاية اللّغوية وتفاعلها في نقل استعمالات لغوية مسموعة وردت عن العرب يستدرك بها على ما وصعه الصرفيون من قواعد.

وفي هدي ما تقدّم وبعد تعقب المادة اللّغوية التي وردت في سياق الحكاية اللّغوية؛ فقد رأى البحث أَنَّ استعمال (سَفَدَ ومضارعه يسفِد) لا شائبة تشوبه بعد أَنْ استقرأ البحث جمهرة من متون اللّغة والصرف؛ ليفرق بين الأمرين في دلالة الفعل؛ فما كان ماضيه مفتوح العين، ومفتوح العين في مستقبله فهو يختص بالطير والسباع، وأَمَّا ما كان ماضيه مفتوح العين ومضارعه مكسور العين، مختص بالإنسان، وبالإمكان استعمال هذا في قبول ما وصف بأَنَّهُ لغة وردت عن العرب، ونصّ على أَنَّها لغة؛ فلم تنكر، ولم توصف بالرداءة، أو القلّة، أو أي وصف آخر يستبعد استعمالها بوصفها لغةً فصيحةً.

ثالثاً: الفعل (سَجِس) و (سَجَس) بين الفتح والكسر:

حفلت العربيّة في كثيرٍ من موادها بمسائل الخلاف الصرفي التي تتجلّى باختلاف بنى الألفاظ وتغايرها؛ ما يؤدي إلى أمرين، هما: إمَّا أَنْ يختلف المبنى فيتغير فيه المعنى، وإمَّا أَنْ يتغير مبناه فيبقى معناه ويبقى على ما هو عليه[52].

ومن هنا ننطلق لتأسيس المقاربة الصرفية وبيانها في المذكور آنفًا فيما حكاهُ الجوهري عن أبي عبيد قائلًا: ((السَجَسُ بالتحريك: الماء المتغيّر، وقد سجس الماء بالكسر، حكاهُ أبو عبيد))[53]، وبذلك لدينا (سَجَسَ، يَسْجِسُ) من الباب الثاني (فَعَلَ، يَفْعِلُ) والحكاية على أنّها (سَجِس، يَسْجِسُ) من الباب السادس (فَعِلَ، يَفْعِلُ).

ولم أقف على هذهِ الحكاية في ما بين يدي من كتب أبي عبيد، ورُبَّما تكون قد وردت في إحدى كُتبهِ المفقودة التي لم تصل إلينا.

وقد ورد أَنَّهُ: ((يُقال: ماء كدر، وماء سجس بكسر الجيم، وماء طرق بتسكين الراء: إذا خاضته الإبل وبالت فيه وبعرت، وماء رنق ورنق))[54].

ونرى حضورًا لهذهِ اللفظة فيما ورد عن ابن قتيبة الدينوري؛ إذ قال: ((والسجس: المتغير، وقد سجس الماء))[55].

كذلك تورد لنا المظان اللّغوية أَنَّ السجس هو الماء الكدر جدًّا[56]، وتلتمس الباحثة ما يُثري هذا المبحث من الحكاية اللّغوية المعجمية نصوصًا كثيرةً، وهي تبرهن صحة هذهِ الحكاية، من ذلك: ما أوردهُ علي بن الحسن الهنائي الملقب بـ(كراع النمل)؛ إذ قال: ((والسَّجسُ: المتغير، وقد سجس سَجَسًا))[57].

وعند الأزهري نصّ غاية في الأهمية؛ لأَنَّهُ يؤصل لهذهِ اللفظة، ويرتب سلسلة سماعها عن أبي عبيد عن أعرابي اسمه طيبة[*]؛ فيقول: ((أبو عبيد عن طيبة الأعرابي: السجَس الماء المتغيّر، وقد سجِسَ الماءُ))[58].

وقد ورد في مظان الحكاية اللّغوية العربيّة أَنَّهم يقولون: (سجس) بالحاء أيضًا، من ذلك ما ورد في كتاب ابن القوطية؛ إذ قال: ((سحس سجسًا وسحسًا: تغيّر))[59]، وهنا لم يُشر إلى تخصيص بالتغيير إنَّما جعله مطلق التغيير، وليس تغييرًا مقصودًا مخصوصًا بعينهِ.

وورد عند الصاحب بن عباد أَنَّهُ يُقال: والسَّجِسُ والسجِيسُ: المتغيّر من الماء، وقد سَجِس الماءُ، وهنا أيضًا ضبط ميزانها الصرفي بالكسر في ماضيها، وجاء في نصّه: أَنَّهُ في الاسم يحمل ضبطين على وفق الميزان الصرفي هما: (السجسُ والسجيس)؛ فالأولى زنة (فَعِلُ)، والثَّاني زنة (فَعِيلُ)، مثل: عَسِر وعسير[60].

وقال أبو هلال العسكري في (فروقه): ((فَأَمَّا في لغة واحدة فمحال أَنْ يختلفَ اللفظان والمعنى واحد، كما ظنَّ كثير من النحويين واللّغويين...))[61]، وهذا يعني أَنَّ في فعيل دلالة على أَنَّهُ لا يمكن أَنْ يؤديها فَعِلُ؛ مِمَّا أملى على اللّغويين ذكرها، ولم يضعفها أو يردّها أحد، حتّى الأزهري الذي أوردها من غير تعليق، وهو المشهور بكثرة النقودات والردود.

وفي حكاية لغوية معجمية وردت هذهِ اللفظة؛ لتدلّ على معنًى جديدًا؛ إذ جاء: ((آخر الدهر، قال ابن السكيت: يُقال لا آتيه سجيس إلَّا وجس ويجيس وعجيس، يراد بذلك الدهر))[62]، وهذا معنى آخر ظهر عن طريق تتبع الحكاية اللّغوية.

وغالبًا ما تؤسس الحكاية اللّغوية لمبانٍ جديدة ومعانٍ مبتدعة وجديدة؛ لكن أكثر ما تكون في ضبط بنية الكلمة، وتأصيل مبناها تأصيلًا يفصح عن كيفية بيان ما ينضوي تحت كُلّ مفردة من كنوز دلالية ذات سعة أو ضيق.

قال ابن منظور: ((السَّجَسُ بالتحريك: الماء المتغيّر، قال ابن سيده: ماءٌ سجسٌ وسجيسٌ: كَدِرٌ متغيّر، وقد سجس الماء بالكسر؛ وقيل: سُجِّسَ الماء فهو مُسجَّس وسجِيسٌ: أُفسد وتُوِرَ، وسَجَّسَ المنهل: أَنْتَنَ ماؤُهُ وأَجَنَ، وسجَّس الإبطُ والعِطفُ كذلك))[63]، وَمِمَّا يعضد ذلك بعض ما ورد في الكتب التي نقل عنها أهل اللّغة؛ لكي يستوي لهم شرح المادة، ويكون ساندًا لما مَرَّ من التفاصيل التي اقتضتها طبيعة المادة؛ فقد جاء: (((سجس): الإبط والماء أنتن، والماء كدره غيره))[64]، ومعنى الحكاية بوجهٍ عامٍ تدلّ على التغيّر في رائحة الجسد بوجهٍ خاصٍ، وتؤدي إلى التغيّر بعامّة.

وعلى أية حال فإنَّ سَجسَ لغة فصيحة، وهي التي درج النَّاس عليها، ولم يتطرقوا إلى رسها، ولا إلى موقعها من الكلم، وعلى هدي هذا فلها أثرها في إثراء الحكاية اللّغوية والمعجمية.

رابعًا: (**عَلَن**) **و** (**عَلِن**) **بين الفتح والكسر**:

ذكر الجوهري نصّ الحكاية عن ابن السكيت؛ إذ قال: ((عَلَنَ الأمر يعلن علونًا، وعَلِنَ الأمر بالكسر يعلن علنًا، حكاهُ ابن السكيت))[65]، وعلى هذا الضبط فهما يكونان من الباب الأول (فَعَل، يفعُل)، والباب الرابع (فعِل، يفعِل)[66].

وعند تتبع هذهِ الحكاية عن ابن السكيت؛ وجدناهُ يقول: ((وقد عَلَن الأمر يَعْلُنُ، وعَلَن يَعْلَن))[67]، ويحيلهما على الباب الأول (نَصر، ينصُر)، والباب الثالث (فتَح، يفتَح).

ونلحظ هنا أَنَّهُ لم يذكر الحكاية بالكسر كما أوردها الجوهري، وإنَّما ذكرها بفتح عين الفعل وضمّه، رُبَّما حكاها عنهُ الجوهري وهمًا، وعند البحث في معاجم اللّغة لم أجد من ينسب هذهِ الحكاية لابن السكيت، سوى الجوهري في (صحاحه)، وابن سيده في (مخصصه).

وقال الخليل: ((عَلَنَ الأمرُ يَعْلُنُ ويَعْلِنُ عَلَانِية؛ أي: شاع وظهر))[68].

وعند النظر فيما أوردهُ الأزهري؛ نجدهُ قد قال: ((يُقال: عَلِنَ الأمر يَعْلَن عَلنًا، وعَلَن يَعْلُن إذا شاعَ وظهر، وأعلنته أنا إعلانًا))[69].

وهناك نصوص تتعلّق ببنية كلمة (علن)، وما يشتق منها، وكيفية ضبطها؛ إذ ورد أَنَّ: ((العين واللام والنون أصلٌ صحيحٌ يدلّ على إظهار الشيء والإشارة إليه وظهوره. يُقالُ: علن الأمر يَعْلُنُ. وأعلنته أنا))[70]، ولم يعرج ابن فارس على ضبط بنية هذا البناء صرفيًا، إنَّما اكتفى بذكر فعله ومعناه.

وذهب ابن سيده إلى القول إنَّ: ((عَلَنَ الأمر يَعْلُنُ ويَعْلِنُ وعَلِنَ عَلَنا، وعَلانيةً فيهما، واعتلن، وأعلَنَهُ وأعلَنَ به))[71]. وهنا جاء الضبط الدقيق الذي يُظهر الحكاية مضبوطة بالشكل.

وذكر الصاحب بن عباد ما يدلّنا على مواطن التغيّر في الحركة الذي نقصدهُ؛ على أنَّه يكون من لغات العرب التي كانوا يحكون بها؛ فقال: ((عَلَنَ الأمر يَعْلُنُ ويَعْلِنُ علانيةً. وعَلِنَ عَلَنًا: لُغَةٌ فيه))[72]، وعند فحص النصّ؛ نرى أَنَّ فيه أكثر من ضبط؛ إذ ورد في الماضي (عَلَنَ وعَلِنَ)، وفي المضارع ورد مضبوطًا (يعلُنُ – يعلِن)، وقال: عَلِن، ومنه المصدر (عَلَنًا)؛ فهل يقصد بقولهِ: لغة فيه المصدر أم الفعل المضموم في قوله: عَلِنَ، وأحسبهُ لا يريد بقولهِ: لغة فيه إلَّا الفعل (عَلِنَ – يَعْلِن).

كذلك جاء في سياق من سياقات الحكاية اللّغوية ما قيل: ((ابن السكيت: عَلِن الأمر وعَلَن يَعلُن))[73]، وهنا نلمح تغيّر الضبط في مصادر تلك الأفعال التي وردت في سياقاتها المعتادة؛ فهو يَعلُن؛ ليتفرّع عنُه مصدران، هما: عُلُونًا، إذا كان الفعل مفتوح العين، أَمَّا المصدر (عَلنا).

وقد ذهب ابن القطاع (ت515هـ) إلى أَنَّ: (((علن) الشيء عَلَنًا وعُلونًا، و(عَلِن) عَلَنًا، و(أعلَنتهُ) إعلانًا، والعلانية منهُ))[74]، هنا نرى سمة الاختصار في إيراد هذهِ اللفظة عند شرحها.

ونلحظ أيضًا عند ابن منظور: ((عَلَن الأَمرُ يَعْلُنُ عُلُونًا، ويَعْلِن وعَلِنَ يَعْلَنُ عَلَنًا وعَلانية فيهما إذا شاعَ وَظَهَرَ))[75] تباينًا واضحًا وضبطًا مختلفًا أملتها طبيعة الحكاية المعجمية التي قصد بها الاستنتاج من النصّ ما خلص إليه البحث، والتقسيم هنا يبدو واضحًا بين الأفعال ومصادرها، (عَلَنَ يَعْلُن عُلُونًا)، هذهِ الصورة إذا كان الفعل مفتوح العين، مضمومها في المضارع؛ فـ(عَلَن الأَمرُ يَعْلُنُ عُلُونًا) هذا في حالة أَنْ تكون عين الماضي مفتوحة ومضمومة في سياقها.

وقد نصَّ أحمد بن محمد الفيومي (ت770هـ) جهارًا على هذا الموضوع؛ فقال: ((عَلَنَ الأَمْرُ عُلُونًا من بَاب قَعَدَ ظَهَرَ وانتشرَ فهو عَالِنٌ، وعَلِنَ عَلَنًا من باب تَعِبَ لُغَةٌ فهو عَلِنٌ وعَلِينٌ، والاسم: العلانية مُخفف وأعلَنْتُهُ بالألف أظهرتُهُ، وعالنت به مُعَالنةً وعِلَانًا من باب قَاتَل))[76]، وهنا يشير الفيومي إلى فنون الضبط لصورة البحث في مدارسة اللّغة وما حُكي كان من باب تَعِبَ لغةٌ فيه فهو عَلِنٌ وعَلينٌ، وكلاهما من وسائل تنمية العربيّة التي شاعت كثيرًا؛ لكن مستعمليها أخذوا بالابتعاد عنها، ولاسِيَّمَا بعد دخول الأمم

الأعجمية التي لم تعتد على التحدث والتعامل بها؛ فربما يكون ذلك مسوغًا من مسوغات اللحن وشيوع خطل في الألسن.

وقد اختصر الفيروزآبادي صور الضبط وعلى وفق ما يسمى الضبط بالمثال؛ فقال: ((عَلَن الأمْرُ، كَنَصَر، وضَرَبَ، وكَرُم، وفَرِحَ، علَنًا وعلانيةً))[77].

وَمِمَّا تقدّم يمكن القول: إنَّ لغة الكسر التي أوردها لغة فصيحة؛ فهو يرى أَنَّ استعمال الكسر وارد في بعض اللهجات، ويُقصد به الشيوع والظهور، ومعناهُ قريب من الفتح؛ لكن الاستعمال الغالب عند العرب والأكثر شيوعًا هو الفتح، أَمَّا لغة الكسر فهي أَقل تداولًا أو مختصة ببعض القبائل.

خامساً: (**قَحَطَ**) **و** (**قْحِط**) **بين الفتح والكسر**:

وردت حكاية تمثّل هذا النوع من الإبدال في لفظ (القحط)؛ إذ قال الجوهري: ((القَحْطُ: الجدبُ، وقَحَطَ المطر يَقْحَطُ قُحوطًا، إذا احتبس. وقد حكى الفَرَّاء: قحِط المطر بالكسر يقحَط. وأقْحَطَ القومُ؛ أي: أصابهم القَحط. وقُحِطوا أيضًا على ما لم يسم فاعله))[78]. وعند تتبع هذهِ الحكاية لم أقف عليها فيما بين يدي من كتب الفَرَّاء المطبوعة.

وللفرّاء هنا حضوران، الأوّل: ضبط الكلمة، والثّاني: في ضبط السياق الذي وردت فيه، وقد ورد أَنَّ: ((القَحْط: احتباس المطر. قُحِط القوم وأقحَطُوا. وقُحِطَت الأَرض فهي مقحوطة. أو قحِط المطر احتبس، قال الأعشى[79]:

وَهمُ يُطْعمُونَ إنْ قَحَط القطرُ وَهَبَّتْ بشَمْأَلٍ وضَريب

ورجل قحطي: أكول لا يُبقي على شيءٍ من الطعام من كلام أهل العراق دون البادية؛ أي كأَنَّهُ نجا من القحط))[80].

فقد ذكر الفَرَّاء هذهِ اللفظة بالبناء للمجهول، أَمَّا ابن السكيت فقد ميّز بين هاتين اللفظتين؛ إذ جعلَ (قَحَط) بالفتح تكون متعلّقة بالمطر، في حين (قَحِط) بكسر العين إنَّما تكون في النَّاس؛ إذ قال: ((قد قُحِطَ النَّاس، وقد قَحَط المطر، إذا قلّ))[81].

وقالَ الأزهري: ((قَحِطَ النَّاس وقد قَحَطَ المطر: وقال الليث: القَحْطُ: احتباس المطر. يُقال: قُحِط القوم واقحطوا، قُحِطت الأرض فهي مقحوطة، وقَحِط المطر؛ أي احتبس، ورجل قحْطي، هو الأكول الذي لا يبقي شيء من الطعام...، ثعلب عن ابن الأعرابي: قُحِط النَّاس واقحِطوا وقحَط المطر...، وزمان قاحط، وعام قاحط، وسنة قحيط، وأزمن قواحِط))[82].

وقد ورد ضبط هذهِ اللفظة المحكية عند الزبيدي بكسر عين ماضيه؛ إذ قال: ((وقد حكى الفَرَّاء: قَحِط المطر، مثل: فَرِح، كما في الصحاح. قال ابن سيده: والفتحُ أعلى، وحكى أبو حنيفة: قُحِط المطر، مثل: عُنِيَ، ونقله أيضًا ابن بَرّي عن بعضهم، إلَّا أَنَّهُ قال: قُحِطَ القطرُ))[83].

وقالَ ابن هشام الخضراوي (ت646هـ): ((يُقال: أقحَط القوم وقَحِطوا إذا أصابهم القحط. وقَحَط المطر وقحِط قحوطًا إذا لم ينزل))[84].

وقيل: ((قَحَطَ قَحِطَ: قَحْطًا وقَحَطًا وقُحُوطًا المطرُ: احتبس فيه المطر وأجدب. ويُقال: قَحِط النَّاس وقُحِطوا على المجهول، واستعمال المجهول قليل. أقْحَط العامُ: أجدب، والقوم: أصابهم القحط ولم يمطروا))[85].

وَمِمَّا تقدّم يمكن القول: إنَّ لغة الفتح أعلى في هذهِ الحكاية؛ إذ استعمل القُرَّاء البناء للمجهول، إلَّا أَنَّ هذا الاستعمال قليل.

سادساً: (**جَفَّ**) و(**جِفّ**) **بين الفتح والكسر**:

وَمِمَّا ورد محكيًا يُمثل هذهِ الظاهرة ما ذكره الجوهري حكايةً عن أبي زيد؛ إذ قال: ((جَفَّ الثوب وغيره يجِف بالكسر جَفافًا وجَفوفًا، ويجف بالفتح لغة فيه، حكاها أبو زيد، وردها الكسائيّ))[86]، وعند تتبع هذهِ الحكاية؛ وجدنا أبا زيد الأنصاريّ يقول: ((ويُقال: جَفِفت الشيء فأنا أجفه إذا جمعتهُ إليك، وقد جَففت إلى ذاك جفا؛ أي: جمعتهُ جمعًا))[87]. وقد ذكر الخليل أَنَّهُ يُقال: ((جف يجف ويجف جفوفًا))[88].

وذكر ابن السكيت أَنَّهُ يُقال: ((قد جِفَّ الثوب وغيره يَجِف جُفُوفًا وجَفافًا، وقد جَفَفت يا فلان، وقال أبو زيد: ويُقال: قد جَفِفت تَجَفُّ))[89].

وفي هذا النص نلتمس خلافًا في ضبط البناء؛ إذ ورد أَنَّهُ يُقال: ((جفَفت تجف على مثال فَعَلت تفعل بفتح الفاء والعين في الماضي، وكسر العين في المستقبل، ويُقال: جَفَّ يجِف بكسر الجيم في المستقبل إذا يبس))[90]، هنا سلك صاحب النصّ الطريقة الأنسب في ضبط بنية الكلمة بالفتح والكسر، وهذهِ إحدى طرائق الضبط التي يقصدها الصرفيون؛ لكي يبدو ضبط البناء أدق.

وقد ورد نصّ آخر يحمل حكاية لغوية كشفت عن الحقيقة الكامنة في نصوص اللّغة المتضمنة البُعد الصرفيّ؛ إذ قيل: ((جَفَّ يَجفُ ويَجَف جفوفًا، والجفاف: ما جَفّ عن الشيء، وجَفِفْتَ تَجَف، والجَفَفُ: اليبيس من الأرض))[91]، وهنا نرى أَنَّ الصاحب بن عباد قد ذكر الضبطين بصورة واضحة.

وقال ابن سيده: ((جَفَّ الثوبُ يَجِفُّ ويجُفُّ جُفُوفًا ابن السكيت جُفوفًا وجَفافًا، قال: ويُقال للثوب إذا ابتل ثمَّ جَفَّ وفيه نَدًى: قد تَجَفْجَف))[92].

وذكر ابن هشام اللخمي: ((جَفَّ الثوب يبس بعد الرطوبة وحكى أبو زيد جففت تجف))[93]، كذلك ورد أيضًا ما يُشير إلى حقيقة هذهِ اللفظة وما حملته من معانٍ؛ إذ قال الزبيدي: ((جَفِفْت تَجَفُّ، كبَشِشْت تَبَشُّ؛ أي: بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نقله الصاغاني. (جُفُوفًا) وجَفَافًا، كسَحَاب، هكذا في سائر النسخ، وقد عكس المُصنَّف قاعدته؛ حيث ضبط ما هو مضبوط حُكمًا وأطلقَ ما يحتاج إليه في الضبط؛ فلو قال: (جفافًا) وجُفُوفًا بالضمّ، لأصاب، ثمَّ إنَّ الجوهري والصاغاني ذكرا المصدرين المذكورين

(لِجَفَّ) يَجِف، كدَبَّ يَدِبُّ، والمصنف للبابين، وتقدّم عن نصّ النوادر لأبي زيد، أَنَّ مصدر جَفَّ يَجِفُّ عندهُ: الجَفُّ، لا غير؛ ففي كلام المصنّف نظرٌ لا يَخفى))[94].

وفي هدي ما عرضه البحث وفيما تقدّم ترى الباحثة أَنَّ هناك تقاربًا بين الفعلين؛ فكلاهما يؤدي المعنى نفسه مع تشابه مصدريهما.

سابعاً: (**هبطت**) و(**أهبطت**) **بمعنى واحد**:

ومن أنماط الحكاية الصرفية ما حكاهُ الجوهري عن أبي عبيد في قوله: ((هَبَطْتُهُ أنا وأَهْبَطْتُهُ أيضًا. حكاهُ أبو عبيد))[95].

وعند التحقق من نصّ الحكاية؛ لم أقف عليها فيما بين يدي من كُتب أبي عبيد، رُبَّما حكاها في إحدى كُتبهِ المفقودة، أو رُبَّما حكاها عنهُ الجوهري وَهمًا، وعند البحث في المعاجم اللّغوية أيضًا؛ لم أجد من ينسب هذهِ الحكاية إلى أبي عبيد، سوى الأزهري في (التهذيب)[96].

ومن المعاني التي تفيدها هذهِ اللفظة التي لا ينبغي المرور عليها من دون تقصي وتتبع؛ فنجد أَنَّهم يقولون: ((هَبَطَ الإنسان يَهْبَطُ: إذا انحدر في هَبْوطٍ من صَعُودٍ))[97]، وهذا النصّ يُحيل على أَنَّ الخليل لم يتطرّق ولم يذكر هذا البناء في هذهِ اللفظة؛ ما يوحي بأَنَّهُ لم تفته؛ ولكن لسبب معجمي أعرض عن ذكر (أهبطته).

قال سيبويه: ((وقد يجيء فَعَلْت وأَفْعَلَت المعنى فيهما واحد، إلَّا أَنَّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل؛ فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف؛ فيبنونه على أفْعَلَت))[98]، وهنا نلتمس من باب تخالف المباني واتحاد المعاني معنويًا ولفظيًا، وتبدأ مساحة اشتغال اللفظ؛ ليفيد ما كان يفيدهُ قبل أَنْ يتحوّل إلى بنية أُخرى.

وقال السرقسطي (ت302هـ): ((وهبطتُ الشيء هبطًا، وهبوطًا، وأهبطته، فهبط هو))[99].

وجدير بالذكر أَنَّ هناك مؤلفات اختصت ببناء (فعلت وأفعلت)، وعند النظر فيهما؛ نرى أَنَّ الزجاج ذكرَ هبطتُ الشيء وأهبطته[100].

وقد ورد ما يعضد من ملامح تماثل فعلت وأفعلت؛ فقد جاء قول ابن السراج: ((وحقُ هذهِ الألفِ إذا دخلت على: فَعِلَ لا زيادةَ فيه أَنْ يجعلَ الفاعل مفعولًا، نحو: قام وأقمتُهُ، وقد ذكر هذا فيما مضى، ويكون في معنى (فَعَلَ) في لغتين مختلفتين، نحو: قِلْتُهُ وأقلتُهُ وأشباهُ هذا كثيرٌ، وقد أفرد لَهُ النحويونَ وأهل اللّغةِ كُتبًا يذكرون فيها: فعلتُ وأفعلتُ))[101].

وذكر ابن دريد ما يُثبت فصاحة هذين اللفظين؛ إذ قال: ((ويُقال: هَبَط الشيء يهبط هبوطًا: إذا انحدر فهو هابط...، وهبطت الشيء وأهبطته لغتان فصيحتان))[102].

وكذلك ما يجري في تحوّل البنى الصرفية ويعضد ما ذهب إليه أهل الصناعة؛ فقالوا: ((قد يكون فعلت وأفعلت بمعنى واحد؛ كأنَّ كُلّ واحد منهما لغة لقوم ثمَّ تختلط؛ فتستعمل اللغتان، كقولك: قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله، وصرّ أذنيه وأصرّ، إذا أقامهما وبكر وأبكر))[103].

وقالَ الأزهري أبو عبيد، عن أبي زيد: ((هبَط ثمنُ السِّلعة نقص، وهبَطْتُه أَنا أيضًا بغير ألف وهبط الرجل من بلدٍ إلى بلدٍ، وهَبَطْتُه))[104].

أَمَّا عن ترجيح فصاحتهما فقد ذهب ابن سيده إلى أَنَّ الأولى أفصح: ((...، وقد حكيت أهبطته، والأولى أفصح))[105].

وقد رأى العلماء أَنَّ هذا التركيب قد ورد عليه أمثلة حفلت بها مصنّفات اللّغة، والحكاية فيه مثرية؛ لما جاءت به من سياقات ودلالات صرفية على ما ورد عند سلمة بن مسلم العوتبي الصُحاري؛ إذ قال: ((وقد يجيء في كلامهم فعلت وأفعلت بمعنى واحد أشياء كثيرة، مثل: وفى وأوفى، وسقى وأسقى، وخلا وأخلى، وسرى وأسرى، وثوى وأثوى))[106].

وفي نصّ آخر بيّن ما انطوت عليه هذهِ البنية الصرفية؛ إذ قال الجواليقي: ((هَبَطتُ الشيء وأهبطته، هَلَكت الشيء وأهلكته، وهرأه البرد وأهرأه إذا بلغ منهُ))[107].

وَمِمَّا نُصَّ عليه وفيه دلالة ذاتية هبوط الفعل بنفسه من غير عوامل خارجية ما جاء: ((وهبطت الشيء هبطًا، وهبوطًا، فهبط هو؛ أي: نزل))[108].

ويبدو للباحثة أَنَّ هذين النمطين من الفعل (انهبط وهبط) هما لازمان، وما جاء للمطاوعة إلَّا بدخول الهمزة عليه؛ لأَنَّ (انهبط) يحسب من أفعال المطاوعة، وأهبطته تعدى بدخول الهمزة عليه.

وقد ضبط ابن منظور الفعل ضبطًا جيدًا بقولهِ: ((هبط يهبِط ويهبُط هُبُوطًا، إذا انهَبطَ في هَبُوط من صعود. وهَبَط هُبوطًا: نزل، وهبطته وأهبطته فانهبط))[109].

أَمَّا الفيومي فقد أورد ما يشعر أَنَّ الهمزة في مثل هذا البناء هي همزة تعدية؛ إذ قال: ((وهَبَطتُ من الثمن هبطًا نقصت، ورُبَّما عُدِّيَ بالهمزة فقيل: أهبطتُهُ))[110]؛ إذ إنَّ الفيومي يلتمس فرقًا بين هذين البنائين من حيث الهمز وعدمه، ولم يتسنَ لي الوقوف على مثل هذا التوجّه عند المتقدّمين.

وفي هدي ما تقدّم يمكن القول: إنَّ هذهِ الحكاية لم يُشر إليها سوى الأزهري، إلَّا أَنَّنا نلتمس في هذهِ البنية أَنَّها بنية صرفية أنتجتها الحكاية اللّغوية الصرفية، وفيها من الدلالات التي كان يصعب على غيره حملها، وفيها تلونات نحوية ما بين اللزوم والتعدية، وهي إحدى ما تُثري به الحكاية اللّغوية المتن المعجمي الذي أفاد منها إفادة كبيرة، وكانت سببًا من أسباب تنميته.

الخاتمة

وفي ختام عملي؛ لا بُدّ من عرض ما توصلت إليه الدّراسة من نتائج، وهي على النحو الآتي:

1. يتضح من خلال هذا البحث أنَّ الحكاية اللغوية تمثل أداةً مهمة في توثيق التنوع الصرفي والدلالي في اللغة العربية، إذ تسهم في الحفاظ على الفروق الصوتية والمعنوية التي نقلها الرواة والمصنفون عبر العصور.
2. تناول البحث نماذج لأفعال اختلف ضبطها بين الفتح والضم أو الكسر، مثل: شحَب وشحُب، سفد وسفِد، سجس وسجِس، علن وعلِن، مما يؤكد سعة العربية وثراءها.
3. بيّن التحليل أنَّ هذه الأوجه اللغوية، رغم اختلافها، تعد فصيحة ومستعملة عند العرب، بل إنَّ بعضها نُسب إلى لهجات محددة، مما يعزز قيمة الحكاية اللغوية في تأصيل الأبنية الصرفية وإثراء المعجم العربي. وعليه، فإن استقصاء الحكاية اللغوية يسهم في فهم أعمق لبنية اللغة وتنوعها الصوتي والدلالي، ويبرهن على أصالتها وغناها، بما يُعدّ رافدًا مهمًا في الدراسات الصرفية والمعجمية.

الهوامش

(1) العين (حكي): 257/3، وينظر: تهذيب اللّغة (حكى): 85/5.
(2) مقاييس اللّغة (حكى): 92/2.
(3) (حكى) 190/1.
(4) التعريفات: 91.
(5) المصدر نفسه: 91.
(6) الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية: 409.
(7) ينظر: الحكاية في الدّرس النحوي (بحث): 86.
(8) معاني النحو: 31/1، وينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: 114.
(9) النحو الوافي: 30/1.
(10) ينظر: المصدر نفسه: 30/1.
(11) الأعراب الرواة: 17، ورواية اللّغة: 37.
(12) إصلاح المنطق: 234.
(13) ينظر: الأعراب الرواة: 17.
(14) جمهرة اللّغة (رهي): 809/2.
(15) الصحاح (روى): 2364/6.
(16) الدراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث للهجرة: 65.
(17) ينظر: المصدر نفسه: 65.
(18) ينظر: أثر الرواية في نشأة المعاجم (رسالة ماجستير): 24.
(19) ينظر: موسوعة المصطلح النقدي والأدبي: 75.
(20) الخصائص: 12/2.

(21) المصدر نفسه: 249/1.

(22) المصدر نفسه: 243/1.

(23) ينظر: البحث اللّغوي عند العرب: 36.

(24) ديوانهُ: 105.

(25) الصحاح (شحب): 152/1.

(26) لم أهتدِ إلى قائل البيت ولا إلى تمامه.

(27) العين (شحب): 98/3.

(28) جمهرة اللّغة: 278/1-279.

(29) ديوان الأدب: 271/2.

(30) تهذيب اللّغة (شحب): 114/4.

(31) البيت نسبه أبو زيد في نوادره إلى أبي الحدرجان: 575، ونسبه غيره إلى أبي علي عن أبي الحسن. ينظر: الخصائص: 340/1، والمحكم والمحيط الأعظم: 365/1، ولسان العرب: 8/14.

(*) هو علي بن أحمد الدُّريدي يُكنى أبا الحسن، أصله من فارس، وكان ابن دريد يُحبه ويُريدهُ، وأوصى بكتبهِ لَهُ؛ فصارت إليه. ينظر: طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50): 185، ومعجم الأدباء: 1644/4، وذيل تاريخ بغداد: 126/18، وإنباه الرواة على أنباه النّحاة: 222/2.

(32) مقاييس اللّغة (شحب): 252/3.

(33) المخصص: 476/1، وينظر: الكتاب: 61/4.

(34) المخصص: 395/4.

(*) صاحب الواعي: هو عبدالحق بن عبدالرحمن بن أبو محمد الأشبيلي، يُعرف بابن الخراط، ويعدُّ كتابه: (معجم الواعي في اللّغة) من الكتب المفقودة، وقد جُمِعَ في رسالة ماجستير بعنوان: (ابن عبدالحق الأشبيلي ومعجمه الواعي جمعًا وتوثيقًا ودراسةً)، وتألف من 226 صفحة.

(35) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: 109.

(36) ينظر: المخصص: 395/4.

(37) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: 1118/3.

(38) ينظر: المصدر نفسه: 1118/3.

(39) الصحاح (سفد): 489/2.

(40) الخيل، أبو عبيدة: 147.

(41) العين (سفد): 231/7، وينظر: الفرق، السجستاني: 244.

(42) الكتاب: 46/4.

(43) الفرق في اللّغة: 82.

(44) إصلاح المنطق: 156.

(45) تصحيح الفصيح وشرحه: 68.

(46) تهذيب اللّغة (سفد): 257/12، وينظر: كتاب الفرق للأصمعي وتراث الفرق في العربيّة – عرض ومقارنة: 391.

(47) المحيط في اللّغة (سفد): 288/8.

(48) مقاييس اللّغة (سفد): 81/3-82.

(49) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: 217.

(50) المصدر نفسه: 217.

(51) المصباح المنير (سفد): 278/1.

(52) ينظر: الاختلاف في القراءات القُرآنية عند رواة الإمام نافع – دراسة لغوية: 241.

(53) الصحاح (سجس): 936/3.

(54) كتاب الألفاظ: 413.

(55) الجراثيم: 13/2.

(56) ينظر: التقفية في اللّغة: 462.

(57) المنتخب من كلام العرب: 445، (باب المياه).

(*) طيبة الأعرابي: هكذا ورد في المطبوع من تهذيب اللّغة، للإمام الأزهري، ولم نقف على ترجمةٍ لهذا العلم في كتب التراجم والطبقات، على الرغم من طول البحث والاستقصاء؛ ولعلّ الصواب: أبي طيبة الأعرابي، ورُبَّما سقطت لفظة (أبو)؛ بسبب أحد النُساخ؛ فتداوله من جاء بعده، ومن قام بنسخه عن تلك النسخة إلى أَنْ وصلنا بهذهِ الصورة، وهو ما غفل عن ترجمتهِ ما بين أيدينا من مصادر، والله تعالى أعلم.

(58) تهذيب اللّغة: 243/10، (باب الجيم والزاي).

(59) كتاب الأفعال، ابن القوطية: 234، (السين)، وينظر: كتاب الأفعال، ابن القطاع الصقلي: 151/2.

(60) ينظر: المحيط في اللّغة (سجس): 388/6، ومعاني الأبنية في العربيّة: 5.

(61) الفروق اللّغوية: 24.

(62) الغريبين في القُرآن والحديث (سجس): 868/3.

(63) لسان العرب (سجس): 104/6.

(64) المعجم الوسيط (سجس): 417/1.

(65) الصحاح (علن): 2165/6.

(66) ينظر: أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: 8.

(67) إصلاح المنطق: 154.

(68) العين (علن): 141/2.

(69) تهذيب اللّغة (علن): 240/2.

(70) مقاييس اللّغة (علن): 111/4.

(71) المحكم والمحيط الأعظم: 157/2.

(72) المحيط في اللّغة (علن): 50/2.

(73) المخصص: 5/4.

(74) كتاب الأفعال: 382/2.
(75) لسان العرب (علن): 288/13.
(76) المصباح المنير: 427/2.
(77) القاموس المحيط (علن): 1216.
(78) الصحاح (قحط): 1151/3.
(79) ديوان الأعشى الكبير: 333.
(80) العين (قحط): 39/3.
(81) إصلاح المنطق: 205.
(82) تهذيب اللّغة (قحط): 20/4.
(83) تاج العروس (ق ح ط): 7/20.
(84) المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم: 275/3-276.
(85) معجم المعتمد في ما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللّغة العربيّة: 546.
(86) الصحاح (جفف): 1338/4،.
(87) النوادر في اللّغة: 565.
(88) العين (جف): 22/6.
(89) إصلاح المنطق: 54.
(90) البارع في اللّغة: 589.
(91) المحيط في اللّغة (جف): 412/6.
(92) المخصص: 462/2.
(93) شرح الفصيح، ابن هشام اللخمي: 53.
(94) تاج العروس (جفف): 92/23.
(95) الصحاح (هرط): 1169/3.
(96) ينظر: تهذيب اللغة: 105/6.
(97) العين (هبط): 21/4.
(98) الكتاب: 61/4.
(99) كتاب الأفعال: 128/1.
(100) ينظر: فعلت وأفعلت، الزّجّاج: 127.
(101) الأصول في النحو: 117/3.
(102) جمهرة اللّغة: 363/1.
(103) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 440/4.
(104) تهذيب اللّغة (هبط): 104/6.
(105) المخصص: 319/4.

(106) الإبانة في اللّغة العربيّة: 71/1.

(107) ما جاء على فعل وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم: 75.

(108) كتاب الأفعال، ابن القطاع: 338/3.

(109) لسان العرب (هبط): 461/7.

(110) المصباح المنير (هبط): 633/2.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب.

- الإبانة في اللّغة العربيّة: سَلَمة بن مُسلم العَوْتبي الصحاري، تحقيق: جماعة من المحققين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط1، 1420هـ/1999م.
- الاختلاف في القراءات القُرآنية عند رواة الإمام نافع – دراسة لغوية: د.اياد سالم صالح السامرائي، دار الكتب العلمية، ط١، د.ت.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار حياء التراث العربيّ، ط1، 1423هـ/2002م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- الأعراب الرواة: د. عبدالحميد الشلقَاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربيّة الليبية الشعبية الاشتراكية، ط1، 1975م، ط2، 1982م.
- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، مطبعة مرسلي اليسوعية، بيروت، (د.ط)، 1889م.
- إنباه الرواة على أنباه النّحاة: جمال الدِّين، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، كذا على غلاف مطبوعه، والصواب (646هـ)، كما في 6/1 من مقدمة المحقق على وفق مصادر الترجمة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت1401هـ)، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406هـ/1982م.
- البارع في اللّغة: أبو علي القالي البغدادي (ت356هـ)، تحقيق: هشام الطعان، أصل التحقيق: رسالة ماجستير في اللّغة العربيّة، كليّة الآداب وهيئة الدراسات العليا، جامعة بغداد، د.ط، 1972م.
- البحث اللّغوي عند العرب: د. أحمد مختار عُمر، عالم الكتب، ط8، 2003م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، د.ط، 1422هـ/2001م.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: شهاب الدِّين أحمد بن يوسف اللَّبْليُّ الفهريّ المقريّ المالكيّ (ت691هـ)، تحقيق: د. عبدالملك بن عيضة الشبيتي، أصل التحقيق: أطروحة دكتوراه لفرع اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ/1997م.

- تصحيح الفصيح وشرحه: أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان (ت347هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1419هـ/1998م.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشَّريف الجرجاني (ت816هـ)، حققه وضبطه: جماعة من العلماء، بإشراف: الناشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
- التقفية في اللغة: أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، (ت 284 هـ)، تحقيق: د خليل إبراهيم العطية (ت 1419هـ)، الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (14) – مطبعة العاني – بغداد، 1976م.
- تهذيب اللّغة: محمد بن أحمد الأَزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، 2000م.
- الجراثيم: يُنسب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، قَدَّمَ لَهُ: د. مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق، د.ط، د.ت.
- جمهرة اللّغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار (ت1385هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
- الدراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث للهجرة: محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.
- ذيل تاريخ بغداد: محب الدِّين أبو عبدالله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي (ت643هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، د.ت.
- رواية اللّغة: د. عبدالحميد الشلقاني، دار المعارف، القاهرة، د.ط، 1971م.
- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط1، 1409هـ/1988م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2008م.
- الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
- طبقات النحويين واللّغويين (سلسلة ذخائر العرب 50)، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الأشبيلي (ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت1401هـ)، دار المعارف، ط2، د.ت.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصريّ (ت170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، د.ط، د.ت.
- الغريبين في القُرآن والحديث: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت401هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، قدّم لَهُ وراجعهُ: د. فتحي حجازي، مكتبة نزار المصطفى الباز، المملكة العربيّة السعودية، ط1، 1419هـ/1999م.

- الفرق في اللّغة: أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت210هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدِّينية، د.ط، د.ت.
- الفرق: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت248هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن (ت1434هـ)، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، د.ط، 1406هـ/1986م.
- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبدالله بن مهران العسكري (ت نحو 395هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، د.ت.
- فعلت وأفعلت: أبو إسحاق الزَّجاج (ت311هـ)، حققه وقدّم لَهُ وعلّق عليه: د. رمضان عبدالتواب، ود. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدِّينية، د.ط، 1415هـ/ 1995م.
- القاموس المحيط: مجد الدِّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 1426هـ/2005م.
- كتاب الأفعال: ابن القوطية (ت367هـ)، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 1371هـ/1952م.
- كتاب الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد 400 هـ) تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، د.ط، 1395 هـ – 1975م.
- كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم المعروف بابن القطاع الصقلي (ت515هـ)، عالم الكتب، ط1، 1403هـ/1983م.
- كتاب الألفاظ، ابن السكيت أبو يسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، تحقيق: د. فخر الدِّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1998م.
- كتاب الخيل: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، مطبعة إدارة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط1، 1358هـ.
- كتاب الفرق للأصمعي وتراث الفرق في العربيّة – عرض ومقارنة: عطا بو خيرة ،السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، ١٤٣٨هـ، 2016م.
- الكتاب: عمرو بن عُثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
- الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية: أيوب بن موسى الكفويّ (ت1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاريّ الإفريقي (ت711هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- اللّغة العربيّة معناها ومبناها: د. تمام حَسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1994م.
- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم: موهوب بن أحمد بن محمد، أبو منصور الجواليقي (ت540هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، د.ط، د.ت.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.

- المحيط في اللّغة: كافي الكفاة، الصاحب إسماعيل بن عباد (ت385هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1414هـ/1994م.
- المخصص: أبو الحسن علي بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلميّة، بيروت، د.ط، د.ت.
- معاني الأبنية في العربيّة: د. فاضل السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٨ م/ ٢٠٠٧هـ.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420هـ/2000م.
- معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدِّين أبو عبدالله الرومي الحموي (ت626هـ)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.
- معجم المعتمد في ما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللّغة العربيّة: مجموعة مؤلفين، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط، 2007م.
- المعجم الوسيط: نخبة من اللغويين، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط2، د.ت.
- معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ/2003م.
- المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم: معجم في غريب الحديث في صحيح مسلم: أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (ت646هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مراجعة وتقديم: د. محمد سَالمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2012م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدِّين محمود أحمد العيني (ت855هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، دار السَّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.
- مقاييس اللّغة: أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام هارون (ت1408هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1389-1932هـ/1969-1972م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد 309هـ)، تحقيق: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط1، 1409هـ - 1989م.
- موسوعة المصطلح النقدي والأدبي: دلي مفلح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2002م.
- النحو الوافي: عبّاس حسن (ت1398هـ)، دار المعارف، ط15، د.ت.
- النوادر في اللّغة: أبو زيد الأنصاريّ (ت215هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ/1981م.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- أثر الرواية اللّغوية في نشأة المعاجم: لطرش كندة، بإشراف: د. مدواس زينة، قسم الأدب العربيّ، كليّة الآداب واللّغات، جامعة بجاية، 2015م.

ثانيًا: البحوث المنشورة:

- الحكاية في الدّرس النحوي: عبدالمحسن أحمد الطبطباني، مجلة كليّة التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، كليّة التربية، جامعة عين شمس، مصر، المجلد22، العدد1، 2016م.

References (APA Style)

- Al-ʾIbāna fī al-Lugha al-ʿArabiyya: Salama ibn Muslim al-ʿAwtabī al-Ṣaḥārī. Edited by a group of scholars. Ministry of National Heritage and Culture, Muscat, 1st ed., 1420 AH / 1999 CE.
- Al-Ikhtilāf fī al-Qirā'āt al-Qur'ānīyah 'inda Ruwwāt al-Imām Nāfi' – A Linguistic Study: Dr. Iyād Sālim Ṣāliḥ al-Samarra'ī. Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1st ed., n.d.
- Iṣlāḥ al-Manṭiq: Ibn al-Sikkīt, Abū Yūsuf Ya'qūb ibn Isḥāq (d. 244 AH). Edited by Muḥammad Mur'ib. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1st ed., 1423 AH / 2002 CE.
- Al-Uṣūl fī al-Naḥw: Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarī, known as Ibn al-Sarrāj (d. 316 AH). Edited by 'Abd al-Ḥusayn al-Fatlī. Al-Risālah Foundation, Beirut, n.d.
- Aqrab al-Mawārid fī Fuṣḥā al-'Arabīyah wa al-Shawārid: Sa'īd al-Khūrī al-Shartūnī al-Lubnānī. Jesuit Press, Beirut, 1889 CE.
- Inbāh al-Ruwāt 'alā Anbāh al-Nuḥāt: Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Yūsuf al-Qifṭī (d. 624 AH; actually 646 AH). Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm (d. 1401 AH). Dār al-Fikr al-'Arabī, Cairo & Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Beirut, 1st ed., 1406 AH / 1982 CE.
- Al-Bāri' fī al-Lughah: Abū 'Alī al-Qālī al-Baghdādī (d. 356 AH). Edited by Hishām al-Ṭa'ān. Based on an M.A. thesis, University of Baghdad, 1972 CE
- Tāj al-'Arūs min Jawāhir al-Qāmūs: Muḥammad Murtaḍā al-Zabīdī. Edited by a group of specialists. Ministry of Guidance, Kuwait National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 2001 CE.
- Tuḥfat al-Majd al-Ṣarīḥ fī Sharḥ Kitāb al-Faṣīḥ: Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Yūsuf al-Labliyū al-Fahrī al-Maqrī al-Mālikī (d. 691 AH). Edited by Dr. 'Abd al-Malik ibn 'Īḍah al-Shubayṭī, originally a PhD dissertation, Umm al-Qurā University, 1418 AH / 1997 CE.
- Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ wa Sharḥuh: Abū Muḥammad 'Abd Allāh ibn Ja'far ibn Durustawayh ibn al-Marzubān (d. 347 AH). Edited by Dr. Muḥammad Badawī al-Mukhtūn. Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, 1419 AH / 1998 CE.
- Al-Taqfiya fī al-Lughah: Abū Bishr al-Yamān ibn Abī al-Yamān al-Bandanījī (d. 284 AH). Edited by Dr. Khalīl Ibrāhīm al-'Aṭiyyah (d. 1419 AH). Ministry of Awqāf, Baghdad, 1976 CE.
- Tahdhīb al-Lughah: Muḥammad ibn Aḥmad al-Azharī (d. 370 AH). Edited by Muḥammad 'Awaḍ Mur'ib. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, Beirut, 1st ed., 2000 CE.
- Al-Jarāthīm: Attributed to Abū Muḥammad 'Abd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (d. 276 AH). Edited by Muḥammad Jāsim al-Ḥumaydī. Damascus Ministry of Culture, n.d.
- Jamhurat al-Lughah: Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd al-Azdī (d. 321 AH). Edited by Ramzī Munīr Ba'labakkī. Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, Beirut, 1st ed., 1987 CE.
- Al-Khaṣā'iṣ: Abū al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī (d. 392 AH). Edited by Muḥammad 'Alī al-Najjār (d. 1385 AH). Egyptian General Book Authority, 4th ed., n.d.

- Dīwān al-A‘shā al-Kabīr: Maymūn ibn Qays. Edited by Dr. Muḥammad Ḥusayn. Maktabat al-Ādāb, Cairo, n.d.
- Dīwān al-Namir ibn Tawlab: Edited and annotated by Dr. Muḥammad Nabīl Ṭarīfī. Dār Ṣādir, Beirut, 1st ed., 2000 CE.
- Dhīl Tārīkh Baghdād: Muḥibb al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Maḥmūd, known as Ibn al-Najjār al-Baghdādī (d. 643 AH). Edited by Muṣṭafā ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, n.d.
- Sharḥ al-Faṣīḥ: Ibn Hishām al-Lakhmī (d. 577 AH). Edited by Dr. Mahdī ‘Ubayd Jāsim, 1st ed., 1409 AH / 1988 CE.
- Sharḥ Kitāb Sībawayh: Abū Sa‘īd al-Sīrāfī (d. 368 AH). Edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī and ‘Alī Sayyid ‘Alī. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 1st ed., 2008 CE.
- Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah: Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Jawharī (d. 393 AH). Edited by Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār. Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, Beirut, 4th ed., 1407 AH / 1987 CE.
- Ṭabaqāt al-Naḥwiyyīn wa al-Lughawiyyīn: Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Zubaydī al-Andalusī al-Ishbīlī (d. 379 AH). Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm (d. 1401 AH). Dār al-Ma‘ārif, 2nd ed., n.d.
- Al-‘Ayn: Al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī al-Baṣrī (d. 170 AH). Edited by Dr. Mahdī al-Makhzūmī and Dr. Ibrāhīm al-Samarra’ī. Dār wa Maktabat Hilāl, n.d.
- Al-Gharībayn fī al-Qur’ān wa al-Ḥadīth: Abū ‘Ubayd Aḥmad ibn Muḥammad al-Harawī (d. 401 AH). Edited by Aḥmad Farīd al-Mazīdī. Maktabat Nizār al-Muṣṭafā al-Bāz, Saudi Arabia, 1st ed., 1419 AH / 1999 CE.
- Al-Farq fī al-Lughah: Abū ‘Alī Muḥammad ibn al-Mustanīr, known as Quṭrub (d. 210 AH). Edited by Dr. Khalīl Ibrāhīm al-‘Aṭiyyah. Reviewed by Dr. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb. Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, n.d.
- Al-Farq: Abū Ḥātim Sahl ibn Muḥammad al-Sijistānī (d. 248 AH). Edited by Dr. Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin (d. 1434 AH). Journal of the Iraqi Scientific Academy, 1406 AH / 1986 CE.
- Al-Furūq al-Lughawīyah: Abū Hilāl al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh ibn Mihrān al-‘Askarī (d. ca. 395 AH). Edited by Muḥammad Ibrāhīm Salīm. Dār al-‘Ilm wa al-Thaqāfah, Cairo, n.d.
- Fa‘altu wa Af‘altu: Abū Isḥāq al-Zajjāj (d. 311 AH). Edited with introduction and notes by Dr. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb and Dr. Ṣabīḥ al-Tamīmī. Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah, 1415 AH / 1995 CE.
- Al-Qāmūs al-Muḥīṭ: Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya‘qūb al-Fayrūzābādī (d. 817 AH). Edited by the Heritage Editing Department, al-Risālah Foundation, Beirut, 8th ed., 1426 AH / 2005 CE.
- Kitāb al-Af‘āl: Ibn al-Quṭīyah (d. 367 AH). Edited by ‘Alī Fūdah. Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1371 AH / 1952 CE.